Distr.: GENERAL

E/ECA/CM.39/3
14 April 2006

ARABIC

Original: ENGLISH

الأمم المتحدة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

الاجتماع الخامس والعشرون للجنة خبراء مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين

واغادوغو، بوركينا فاسو
10 -13 أيار/مايو 2006

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

الدورة التاسعة والثلاثون للجنة/ مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين

واغادوغو، بوركينا فاسو
14- 15 أيار/مايو **2006**

دراسة الأحوال الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا 2005

1 - الاقتصاد العالمي

على الرغم من أن نمو الاقتصاد العالمي قد شهد تباطؤاً في عام 2005 مقارنة بعام 2004 (من 5 إلى 4.3 في المائة) فقد أظهر تكيفاً مع زيادة أسعار الطاقة. وظل الأداء العالمي قوياً بسبب ارتفاع الطلب المحلي في الولايات المتحدة، وكندا والصين والهند. وقد ساعد هذا إلى حد ما في معادلة النمو الأضعف، في اليابان (2.8 في المائة) بسبب التراكم البطيء للأصول، وفي منطقة اليورو (1.2 في المائة) بسبب الإنفاق الضعيف للأسر المعيشية، وفي المملكة المتحدة (1.75 في المائة) التي شهدت انخفاضاً في الاستهلاك الخاص والحكومي[1]. وشهد النمو في أمريكا اللاتينية تباطؤاً مقارنة بعام 2004 (من 5.8 إلى 4.2 في المائة) نسب انخفاض الطلب على الواردات من الصين، والاقتصادات الصناعية، وبفضل استقرار أسعار السلع الأساسية. وشهدت الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية إنخفاضاً في النمو مقارنة بعام 2004 (من 6.7 إلى 5.3 في المائة) وكذلك آسيا (من 7 إلى 6.5 في المائة).

وشهد عام 2005 عدداً من التطورات في الاقتصاد العالمي أفضت إلى آثار كبيرة في الاقتصادات الأفريقية على المديين القصير والمتوسط. فالارتفاع المطّرد في أسعار النفط سيستمر في الضغط على تكاليف الطاقة في كل البلدان، وعلى فاتورة الاستيراد في البلدان المستوردة للنفط. ويفضي استمرار زيادة أسعار الفائدة على القصيرة المدى، بسبب تشديد السياسات النقدية، ولاسيما في الولايات المتحدة، إلى ارتفاع تكاليف خدمة ديون البلدان التي تشكل ديونها القصيرة المدى نسبة كبيرة من التزاماتها الخارجية الكلية. وستؤدي الاختلالات في الاقتصاد الكلي، ولاسيما التوسع في الميزانية وحالات العجز في الحساب الجاري في الولايات المتحدة، إلى مزيد من الضغط على أسعار الفائدة القصيرة المدى. كما سيساهم أيضاً ارتفاع قيمة الدولار الذي يعزى إلى حد ما إلى ارتفاع أسعار الفائدة، والانتعاش القوي في الولايات المتحدة في إرتفاع تكلفة الواردات وزيادة عبء خدمة الديون في البلدان الأفريقية.

تميز عام 2005 أيضاً بعدد من التطورات الإيجابية على صعيد المجتمع الدولي فيما يتعلق بالالتزام بدعم جهود التنمية الوطنية والإقليمية في أفريقيا. فالاستعراض العالمي الشامل للأهداف الإنمائية للألفية من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة، وتقرير اللجنة الخاصة بأفريقيا بقيادة رئيس الوزراء بلير، وتركيز مؤتمر قمة مجموعة الثمانية على التمويل الإنمائي في أفريقيا في العام الماضي، هي أمثلة قليلة على عقد المجتمع الدولي العزم مجدداً على المساهمة في تعجيل النمو والحد من الفقر في أفريقيا، خاصة عن طريق زيادة حجم تدفقات المعونة، وتخفيف عبء الديون. وقد برز توافق آراء مفاده أن الجهود الرامية إلى زيادة النمو ينبغي أن تُدعم باستراتيجيات تعزز كفاءة استخدام المعونات وتستهدف الحد من الفقر على نحو أفضل في إطار البرامج الإنمائية الوطنية.

2 - الأداء الكلي للنمو في أفريقيا

1-2 أداء قوي للنمو في عام 2005

في عام 2005 حققت الاقتصادات الأفريقية كمجموعة نمواً بمعدل 5.3 في المائة، ويعتبر هذا تحسناً طفيفاً مقارنة بعام 2004 (5.2 في المائة)، غير أنه أعلى من معدل النمو في عام 2003 (4.3 في المائة) (الشكل 1)[2]. وقد حققت أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى نمواً بنفس المعدل القوي للقارة ككل. وعلى المستوى التفصيلي، فقد سجل 23 بلداً تحسناً في معدلات النمو في 2005 مقارنة بعام 2004. غير أن الأداء القوي كان متبايناً في أنحاء القارة. وكاستمرار للاتجاه الحالي، فقد حققت البلدان ذات الاقتصادات القائمة على النفط كمجموعة، على وجه التحديد، معدل نمو بنسبة 6.2 في المائة في عام 2005 مقارنة بنسبة 4.4 في المائة في الاقتصادات غير النفطية نتيجة لارتفاع أسعار النفط وزيادة الإنتاج (الشكل 2). ومن الملاحظ أن معدل النمو في البلدان غير المنتجة للنفط قد انخفض بين عامي 2004 و 2005، على عكس ما حدث في البلدان المصدرة للنفط. وعلى الرغم من ذلك فقد كان النمو قوياً في المجموعتين.

الشكل 1- معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في أفريقيا، 2003-2005

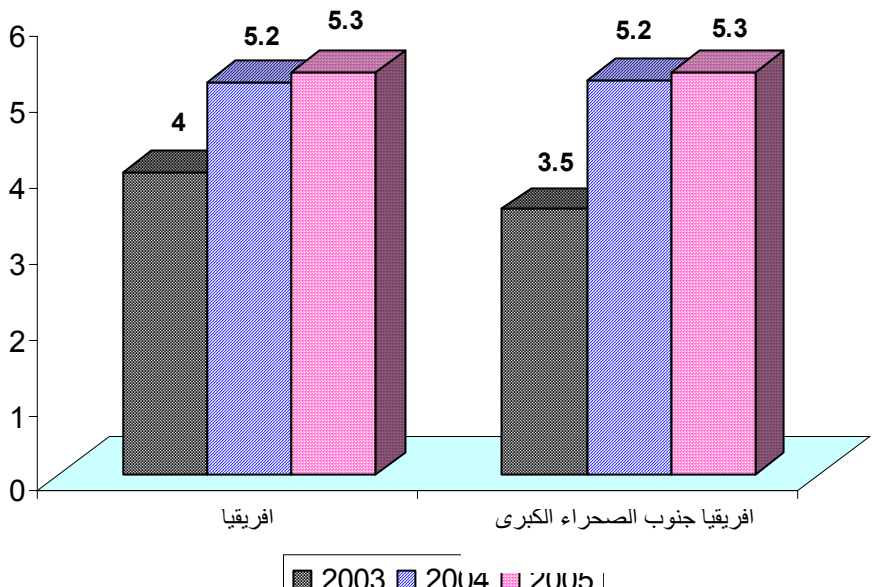

2. "تقرير السياسة

المصدر: وحدة المعلومات التابعة لمجلة الإيكونوميست

الشكل 2- نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في البلدان الأفريقية ذات الاقتصادات النفطية مقارنة بالبلدان ذات الاقتصادات غير النفطية، 2003 - 2005

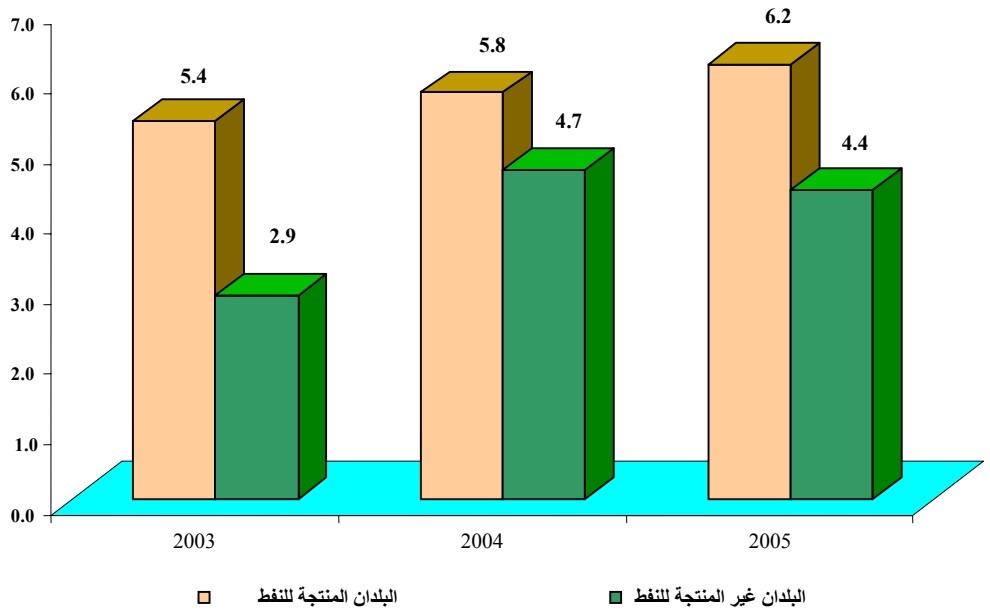

المصدر: وحدة المعلومات التابعة لمجلة الإيكونوميست

يمثل أداء النمو القوي الذي تحقق في 2005، كما حدث في السنوات الأخيرة، تحولاً رئيسياً عما كان عليه الحال في العقود التي اتسمت بالتراجع والركود الاقتصاديين. ويعزى السبب الرئيسي لهذا الانتعاش إلى التحسن في إدارة الاقتصاد الكلي في كثير من البلدان الأفريقية مما أدى إلى السيطرة على معدلات التضخم، وتحسين الموازنات المالية. أما العامل المواتي الآخر فهو ارتفاع الأسعار العالمية للسلع التصديرية الأساسية الأفريقية. وقد ارتفع الرقم القياسي الكلي لأسعار السلع الأساسية بحوالي 30 في المائة في المتوسط في 2005 مقارنة بعام 2004، وكان على رأس هذه الأسعار سعر النفط الخام، الذي ارتفع بأكثر من 40 في المائة مقارنة بأسعار السلع الأساسية غير المتصلة بالطاقة، التي ارتفعت بنسبة 13 في المائة. ومن بين السلع الأساسية غير المتصلة بالطاقة ارتفعت أسعار الفلزات والمعادن بنسبة 25.4 في المائة، بينما ارتفعت أسعار المنتجات الزراعية والمواد الخام والأسمدة بنسبة 7.6 و7.1 و6.6 في المائة على التوالي. وفي المقابل استمر انخفاض أسعار تصدير القطن والشاي والكاكاو نتيجة لفائض العرض العالمي بصورة رئيسية.

وحققت ثمانية بلدان من بين البلدان العشرة ذات معدلات النمو الأعلى معدل نمو بلغ 7 في المائة، وهو الحد الأدنى من معدل النمو المقدر لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وهذه البلدان هي: إثيوبيا، وأنغولا، والسودان، وغينيا الاستوائية، وجمهورية الكونغو، وليبيا، وليبيريا، وموزامبيق (الشكل 3). إن نصف الاقتصادات ذات معدلات النمو العالية هي اقتصادات مصدرة للنفط، مما يبرز أثر عائدات تصدير النفط بسبب ارتفاع الأسعار وزيادة الإنتاج. وعلى الرغم من ذلك، يلاحظ أن النصف الآخر من الاقتصادات هي اقتصادات غير نفطية: إثيوبيا، وليبيريا، وموزامبيق، وتنزانيا، والرأس الأخضر. أما زمبابوي، وملاوي، وسيشيل، فقد حققت أضعف معدلات نمو في 2005، كما في 2004، وذلك نسبة لاستمرار عدم الاستقرار في زمبابوي، والآثار السلبية لتسونامي، والأداء الضعيف لقطاع السياحة والصادرات من سمك التونة في سيشيل. أما الأداء الضعيف لملاوي في عام 2005 فيعزى إلى تدني الإنتاج الزراعي بسبب موجات الجفاف. ويعزى النمو البطيء في توغو إلى التوتر السياسي والانخفاض في إنتاج الفوسفات والقطن.

الشكل 3- البلدان العشرة الأعلى أداءً والبلدان الخمسة الأدنى أداءً في أفريقيا في عام 2005 (النسبة المئوية للنمو السنوي)

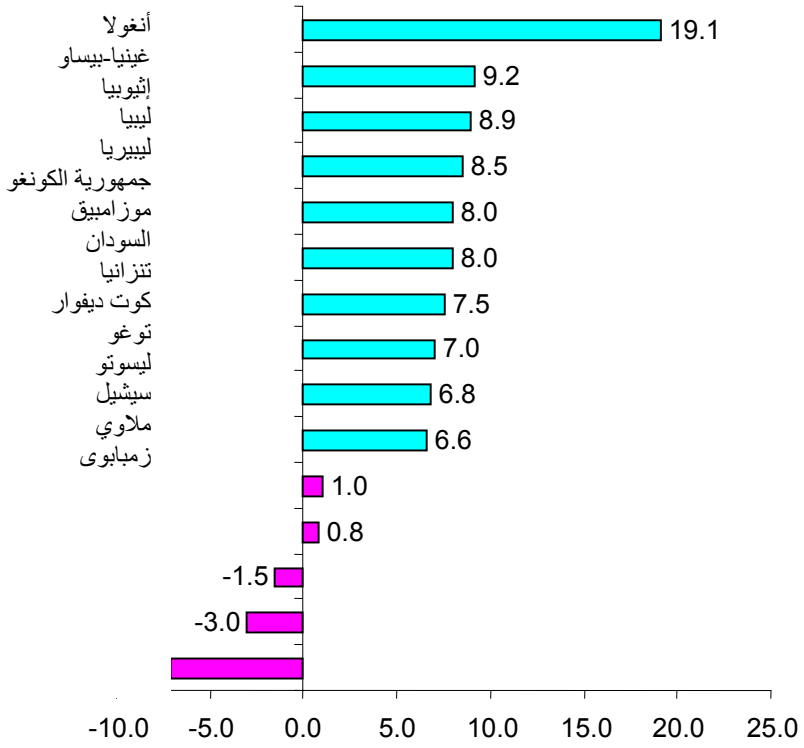

المصدر: بيانات مستمدة من بيانات وحدة المعلومات التابعة لمجلة الإيكونوميست

2-2 تباين أداء النمو دون الإقليمي

كانت شرق أفريقيا هي الأفضل أداءً من حيث النمو على الصعيد دون الإقليمي للسنة الثانية على التوالي، بمعدل نمو للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بلغت نسبته 6.1 في المائة في 2005 (أقل من معدل النمو الذي تحقق في عام 2004 البالغة نسبته 6.4 في المائة) (الشكل 4). وفي عام 2005، حققت نصف بلدان شرق أفريقيا الإثني عشرة (التي تتوفر عنها بيانات كافية)[3] معدلات نمو أفضل مقارنة بعام 2004. وكانت البلدان الأفضل أداءً في المنطقة دون الإقليمية هي إثيوبيا (8.9 في المائة)، وتنزانيا (6.8 في المائة)، وجمهورية الكونغو الديمقراطية (6.5 في المائة)، وأوغندا (5.5 في المائة). ويعزى هذا الأداء الاقتصادي، بشكل رئيسي، إلى تحسن الأداء في قطاع الزراعة في هذه البلدان باستثناء جزر القمر، وجيبوتي، وإريتريا. وفي جزر القمر، ساعدت الجهات المانحة على اطّراد النمو؛ أما في جيبوتي فقد ارتفع معدل النمو بفضل الاستثمارات العامة والخاصة في مرافق الموانئ الجديدة. وفي إريتريا يعزى انخفاض النمو الاقتصادي إلى حد ما إلى الجفاف الذي أثر سلباً على الإنتاج الزراعي.

[3] باستثناء الصومال التي لا تتوفر عنها بيانات كافية.

الشكل 4- النمو حسب المناطق دون الإقليمية، 2003- 2005

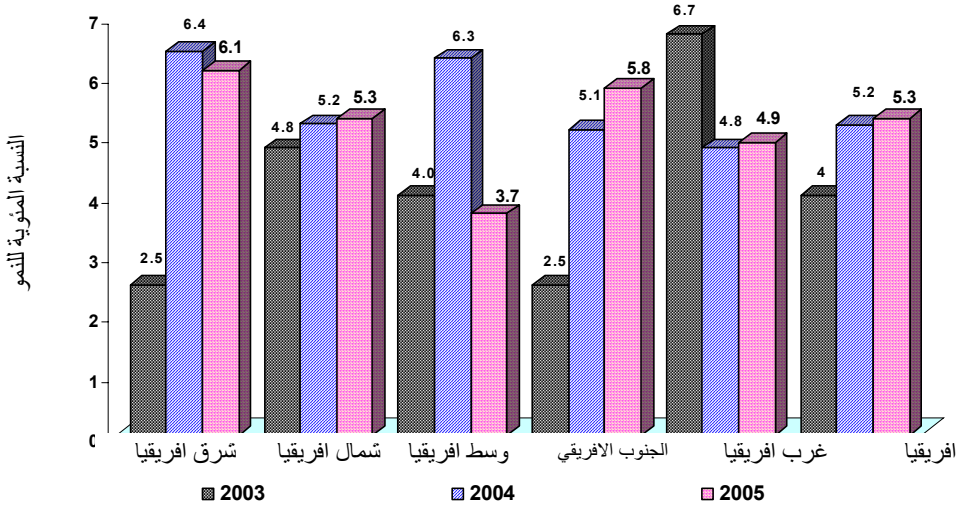

المصدر: وحدة المعلومات التابعة لمجلة الإيكونوميست

ظل النمو في شمال أفريقيا قوياً في عام 2005، وقد شهد تحسناً طفيفاً إذ ارتفع من نسبة 5.2 في المائة إلى 5.3 في المائة مقارنة بعام 2004. ويعزى هذا النمو في المنطقة دون الإقليمية بشكل رئيسي إلى الأداء القوي لقطاع النفط في الجزائر ومصر والسودان. غير أن المنطقة عانت من ظروف مناخية غير موائمة، فضلاً عن انتهاء إتفاق المنسوجات والملبوسات المتعددة الألياف في أول كانون الثاني/ يناير 2005. وقد شهد المغرب، وهو البلد الوحيد غير المنتج للنفط في المنطقة دون الإقليمية ، تباطؤاً كبيراً في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، من 4.2 في المائة في عام 2004 إلى 1.8 في المائة في 2005، بسبب الإنكماش الحاد للإنتاج الزراعي. وبالمثل، فقد أثر النمو الضعيف لصادرات المنسوجات في تونس سلباً على نمو الناتج المحلي الإجمالي الذي انخفض من 6 في المائة في عام 2004 إلى 4.3 في المائة في عام 2005. وقد سجلت موريتانيا نمواً قوياً بلغ 5.5 في المائة في عام 2005 بسبب الأداء الجيد لقطاع الخدمات، والاستثمارات في الهياكل الأساسية بفضل تمويل المانحين.

وفي عام 2005، كانت المنطقة دون الإقليمية الأقل أداءً هي وسط أفريقيا إذ انخفض معدل النمو فيها من 6.3 في المائة في عام 2004 إلى 3.7 في المائة في عام 2005. وقد تراجع معدل النمو في كل بلدان المنطقة دون الإقليمية لوسط أفريقيا، عدا جمهورية أفريقيا الوسطى وغابون اللتان سجلتا تحسناً معتدلا (من 1.3 إلى 2.2 في المائة، ومن 1.4 إلى 2.1 في المائة، على التوالي). وقد شهدت كل من تشاد وغينيا الاستوائية تباطؤاً واضحاً في معدل النمو، من 29.7 إلى 5.9 في المائة، ومن 32.9 إلى 9.2 في المائة، على التوالي، وذلك بسبب إكتمال مشروعات استثمارية كبيرة في قطاع النفط.

انتعش النمو في الجنوب الأفريقي من 5.1 في المائة في عام 2004 إلى 5.8 في المائة في عام 2005 بسبب معدلات النمو العالية في أنغولا وموزامبيق وجنوب أفريقيا. وكان اقتصاد أنغولا هو الاقتصاد الأسرع نمواً في أفريقيا في عام 2005 إذ بلغ معدل النمو فيها 19.1 في المائة وذلك بفضل ارتفاع إيرادات النفط. ويعزى معدل النمو العالي في جنوب أفريقيا إلى ارتفاع الطلب المحلي وزيادة الصادرات فضلاً عن تحسن الأداء في قطاع السياحة. وفي زامبيا انخفض معدل النمو انخفاضاً طفيفاً بالمقارنة بعام 2004 (من 5.4 في المائة إلى 5.1 في المائة)، إذ عادلت النتائج الإيجابية للقطاعات الأخرى ، مثل زيادة إنتاج النحاس، آثار الجفاف التي أضرت بالقطاع الزراعي. أما اقتصاد زمبابوي فقد استمر في الإنكماش (-7.1 في المائة)، مفضياً إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 36 في المائة عنه في عام 1999.

وتحسن النمو في منطقة غرب أفريقيا تحسناً طفيفاً في عام 2005 (من 4.8 إلى 4.9 في المائة)، بفضل هيمنة قطاع الخدمات[4] وعلى المستوى التفصيلي، فقد سجل عدد من البلدان زيادات كبيرة في معدل النمو: الرأس الأخضر (من 4.4 إلى 6.6 في المائة)، وليبيريا (من 2.4 إلى 8 في المائة)، ومالي (من 2.2 إلى 6 في المائة)، والنيجر (من صفر إلى 4.5 في المائة). كما سجلت معدلات نمو عالية للناتج المحلي الإجمالي في كل من السنغال (6.1 في المائة)، وسيراليون (6.3 في المائة)، ونيجيريا (6 في المائة)، وغامبيا (5.0 في المائة). وقد شهدت أربعة بلدان انخفاضاً في النمو: بوركينا فاسو (من 4.6 إلى 3.5 في المائة)، وكوت ديفوار (من 1.6 إلى 1 في المائة)، وغانا (من 5.8 إلى 4.3 في المائة)، وغينيا بيساو (من 4.3 إلى 2.3 في المائة).

2 -3 الاتجاهات المتوسطة الأجل

[4] أنظر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، المكتب دون الإقليمي لغرب أفريقيا. "دراسة الأحوال الاقتصادية والاجتماعية في غرب أفريقيا في 2005 والتوقعات لعام 2006" (الجزء الأول: الأحوال الاقتصادية).

كيف كان أداء الاقتصادات الأفريقية على المدى المتوسط مؤخراً ؟ يبرز الشكل 5 متوسط معدلات النمو التي كانت سائدة في الفترة 1998 – 2005[5] والمثير للاهتمام هو أن نصف عدد البلدان العشرة الأفضل أداءً في عام 2005 هي أيضاً من بين البلدان العشرة الأفضل أداءً على مدى السنوات الثماني الماضية وهي: إثيوبيا، وأنغولا، والسودان وغينيا الاستوائية، وموزامبيق. وتصنف كل من سيشيل وزمبابوي ضمن البلدان الأضعف أداءً في عام 2005 وعلى مدى السنوات الثماني الماضية على حد سواء. وتشير الأدلة المتوسطة الأجل أيضاً إلى أن معدلات النمو العالية لاتقتصر على البلدان الغنية بالنفط. فهناك ستة من البلدان العشرة الأفضل أداءً ليست من البلدان المصدرة للنفط وهي: إثيوبيا، وأوغندا، وبوتسوانا، ورواندا، والسنغال، وموزامبيق. فمحرك النمو في هذه البلدان هو الأثر الناجم عن الإصلاحات الاقتصادية الشاملة والمستدامة، فضلاً عن الاستقرار السياسي في البلدان الخارجة من الصراع مثل أوغندا ورواندا ، موزامبيق.

وكان أداء مجموعة أقل البلدان نمواً في أفريقيا[6] جيداً على وجه الخصوص، حيث أنها حققت متوسط معدل نمو بلغ 5.3 في المائة خلال الفترة 1998- 2005، أي أعلى من المتوسط الذي حققته بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (3.6 في المائة)، ومن المتوسط بالنسبة للقارة (4 في المائة) [7]. وعلى المستوى التفصيلي، تفوقت أقل البلدان نمواً في أفريقيا المنتجة للنفط على البلدان غير المنتجة للنفط في الأداء (7.5 في المائة و4.4 في المائة، على التوالي)، بينما كان أداء البلدان غير الساحلية الأقل نمواً أسوأ من حيث النمو (3.9 في المائة).

---

[5] اختيار هذه الفترة كان محكوماً باتساق البيانات.

[6] 34 من الـ53 بلداً أفريقياً تعتبر من أقل البلدان نمواً.

[7] لمزيد من التفاصيل بشأن التقدم الذي احرزته أقل البلدان نمواً في أفريقيا، أنظر وثيقة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، 2006، المعنونة: "التحديات والفرص أمام أقل البلدان نمواً في أفريقيا ". تقرير مرحلي بشأن تنفيذ برنامج عمل بروكسيل لأقل البلدان نمواً في أفريقيا، واستعراض منتصف المدة، 2001- 2005 (شباط/ فبراير) الذي أعدته شعبة السياسات الاقتصادية والاجتماعية.

الشكل 5 - البلدان العشرة الأعلى أداءً والبلدان الخمسة الأدنى أداءً في أفريقيا ، 1998 – 2005 (النسبة المئوية لمتوسط النمو السنوي)

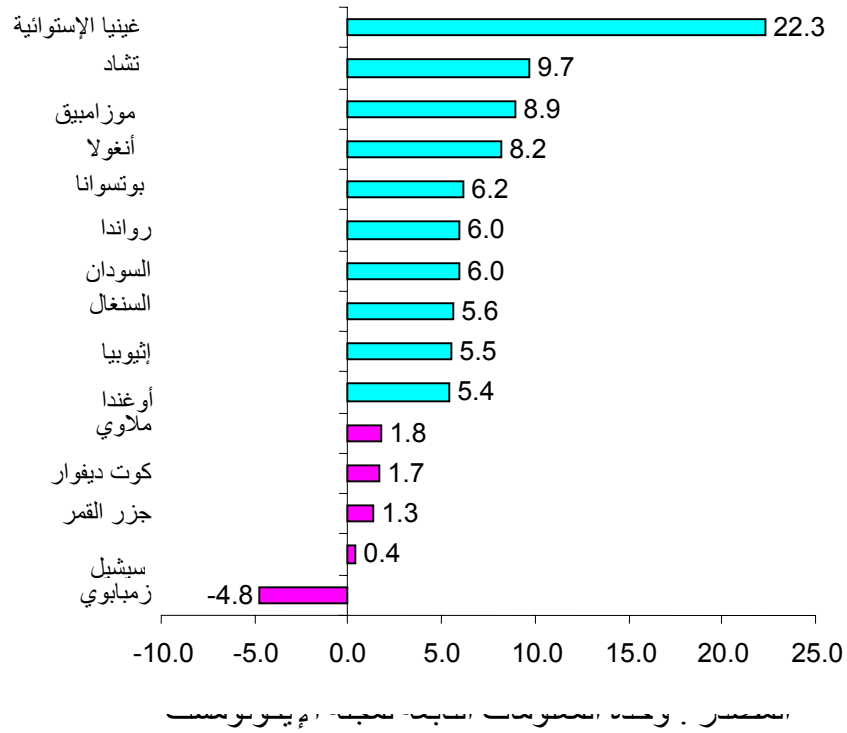

المصدر : وحدة المشورات المتابعة لسياسة الإيبونوميك

4-2 لا يزال نمط النمو يثير بعض الشواغل

لا تزال معدلات النمو غير كافية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

على الرغم من معدل النمو القوي الذي تحقق مؤخراً ، هناك بعض الشواغل بشأن أثر هذا النمو على التنمية الاجتماعية وإمكانية استدامتها على المدى المتوسط . فعلى الرغم من أن البلدان الأفريقية حققت معدلات نمو أعلى مقارنة بالعقود الماضية ، فهي لم تحقق بعد معدل النمو المطلوب لتعجيل الحد من الفقر ، وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية . وعلى المدى المتوسط ، حققت أربعة بلدان فقط معدل النمو المطلوب البالغة نسبته 7 في المائة (الشكل 5) وهي : غينيا الاستوائية ، وتشاد ، وأنغولا ، وموزامبيق . ويدل هذا على أن عدداً قليلاً من البلدان الأفريقية استطاعت حتى الآن المحافظة على معدلات نمو اقتصادي عالية بما يكفي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية .

وتعتبر المستويات العالية من عدم المساواة إحدى المشاكل الكبيرة الأخرى التي تعوق عملية الحد من الفقر في العديد من البلدان الأفريقية [8] . وفي الواقع تشير الأدلة التجريبية إلى أن المستوى العالي من عدم المساواة يقلل بصورة كبيرة من معدل تحويل النمو إلى دعم عملية الحد من الفقر [9] لذلك ، فبالإضافة إلى تعزيز الاستراتيجيات التي تهدف إلى تعجيل النمو ، يجب أن يظل تحقيق التنمية ذات القاعدة العريضة إحدى الأولويات في سياق المناقشات بشأن السياسة الاقتصادية الوطنية .

لا تزال مشكلة خلق فرص العمل قائمة

الظاهرة الأخرى المخيبة للآمال فيما يتعلق بسجل النمو في أفريقيا هي أن معدلات النمو القوية للناتج المحلي الاجمالي التي تحققت مؤخراً ، لم تصحبها أية مكاسب ضخمة فيما يتعلق بخلق فرص العمل، الأمر الذي يثير شواغل جدية إزاء قدرة القارة على الحد من الفقر بصورة حقيقية [10] . والسبب الأول للأداء المتدني في مجال العمالة على صعيد القارة هو عدم القدرة على المحافظة على مستوىً عالٍ من النمو على مدى زمني طويل . وتقلل التقلبات العالية لنمو الناتج المحلي الإجمالي من الحوافز لخلق فرص العمل في القطاع الخاص

[8] يتخذ عدم المساواة أشكالاً مختلفة : عدم المساواة في الدخل ، وعدم المساواة في الأصول، وعدم المساواة في الحصول على التعليم والخدمات الصحية وفرص العمل . وإضافة إلى عدم المساواة الرأسية ، تظهر الدلائل باستمرار وجود عدم مساواة أفقية بقدر كبير على نطاق القارة (مثلاً على الصعيد الإقليمي) .

[9] See Fosu, A. (2006) " Inequality and the growth-poverty nexus: specification empirics using African data. " Applied Economic letters, forthcoming.

[10] تضمنت ورقة القضايا مناقشة مفصلة لمشكلة العمالة في أفريقيا : اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (2006) " معالجة مشكلة العمالة في أفريقيا " ورقة أعدت للدورة التاسعة والثلاثين للجنة / مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية، واغادوغو ، بوركينا فاسو، 10 – 14 أيار/ مايو 2006 .

بسبب عدم اليقين من تحقيق الربح في المستقبل . والسبب الثاني هو أن معدلات النمو في كثير من البلدان لم تكن عالية بالقدر الكافي الذي يؤدي إلى خلق طلب كاف على العمل. علاوة على ذلك، لم يواكب نمو الناتج المحلي الإجمالي النمو في القوى العاملة في كثير من البلدان . وفي الواقع، فإن متوسط الأداء القوى على صعيد القارة يخفي وراءه تباينا كبيراً فيما بين البلدان ، كما يعجز الكثير من البلدان عن الخروج من حلقة النمو المنخفض . والسبب الثالث لضعف الأداء في مجال العمالة هو تحول النشاط الاقتصادي عن الزراعة إلى القطاعات ذات الكثافة الرأسمالية ، مثل التعدين وإنتاج النفط. وفي الفترة من عام 1994 إلى عام 2003 ، شهد 35 بلداً من جملة 51 بلداً (تتوفر عنها بيانات كافية) انخفاضاً في نصيب الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي [11] ولم تصاحب تحول النشاط الاقتصادي من الزراعة أي زيادة في إنتاجية القطاع الزراعي، أو إذا كانت هناك زيادة فهي لا تذكر، كما أن استيعاب القطاعات غير الزراعية للعمالة الفائضة كان منخفضاً للغاية مما أفضى إلى زيادة العمالة الناقصة في القطاع الريفي / الزراعي .

استمرار انخفاض معدلات الادخار والاستثمار

من بين العوامل التي تفسر تباطؤ النمو في كثير من البلدان الأفريقية انخفاض الاستثمار المحلي . وقد بلغ متوسط معدل الاستثمار المحلي الثابت الإجمالي على صعيد القارة نسبة 20 في المائة فقط في الفترة 2000 – 2003 . ولم ينتعش الاستثمار المحلي بعد الانخفاض الذي حدث في بداية الثمانينات، كما لم يستجب للإصلاحات الاقتصادية الرامية إلى تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي . ومن بين 46 بلداً تتوفر عنها بيانات كافية ، حققت تسعة بلدان منها فقط معدلات استثمار عالية ، أي ما يعادل نسبة 25 في المائة على الأقل من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة 2000 – 2003 (الشكل 6). وتمثل التكاليف العالية للائتمان بسبب ارتفاع أسعار الفائدة إحدى العقبات الكبيرة أمام الاستثمار، فضلاً عن إنعدام إمكانية الحصول على الإئتمان بصورة عامة، ولا سيما بالنسبة للمؤسسات المتوسطة والصغيرة . وتعتبر ممارسة العمل التجاري في البلدان الأفريقية بصورة عامة أعلى تكلفة بكثير مقارنة بالمناطق الأخرى ، الأمر الذي لا يشجع على الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر على حد سواء [12] .

وتتسم أيضاً معدلات الادخار بالانخفاض في البلدان الأفريقية ، ويعزى ذلك في المقام الأول إلى انخفاض الدخل ، وعدم كفاءة النظم المالية فيما يتعلق بتعبئة المدخرات . ومع ذلك فإن انخفاض معدلات الادخار يعلل جزئياً فقط انخفاض مستويات الاستثمار . وبينما ارتفعت معدلات الأدخار منذ منتصف التسعينات ، فإن هذا الارتفاع لم يصحبه انتعاش كبير في الاستثمار (الشكل 7) . وإضافة إلى تكلفة ممارسة العمل التجاري، تشمل أسباب ضعف الارتباط بين الادخار والاستثمار في أفريقيا عدم كفاءة الأسواق المالية على نحو يصعب معه التخصيص الأمثل لرأس المال في الاقتصاد [13] .

الشكل 6 - البلدان الأفريقية التي تبلغ فيها نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي : 25 في المائة على الأقل، 2000 – 2003

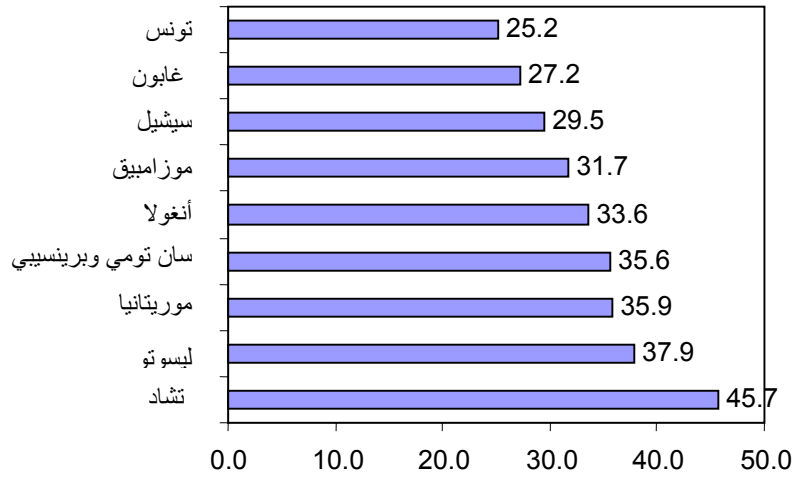

المصدر : مؤشرات التنمية العالمية لعام 2005

الشكل 7 - إجمالي الاستثمارات والادخارات المحلية الثابتة (النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي) في أفريقيا ، 1975 – 2003

[11] البنك الدولي، 2005 ، مؤشرات التنمية العالمية لعام 2005، طبعة الأقراص المدمجة .

[12] اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (2005) التقرير الاقتصادي عن أفريقيا لعام 2005 . أديس أبابا : اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

[13] Senbet, L. and I. Otchere, 2005. " Financial Sector Reforms in Africa. Perspectives on Issues and Policies. " Paper presented at the Annual World Bank Conference on Development Economics, Dakar January 2005 .

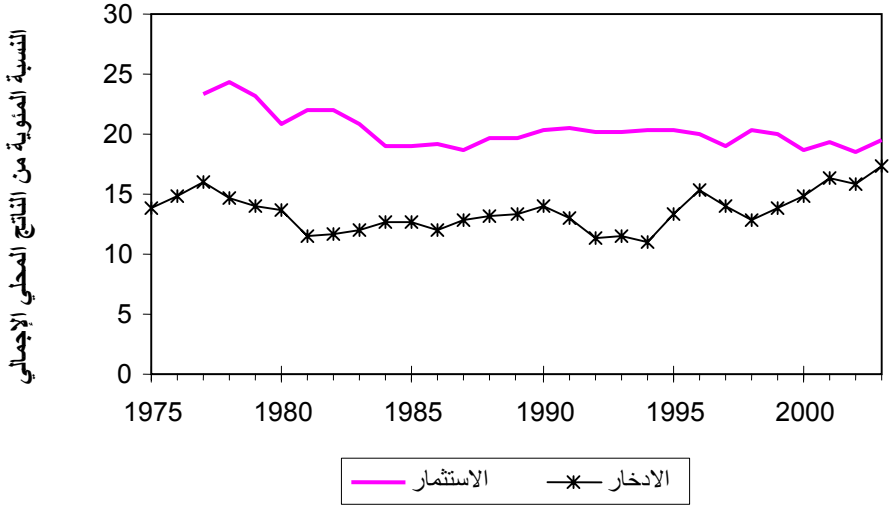

المصدر : مؤشرات التنمية العالمية لعام 2005
ملحوظة : يمثل الشكل 26 بلداً أفريقيا تتوفر عنها بيانات كافية فيما يتعلق بالادخار، والاستثمار الثابت عن الفترة 1975 – 2003 .

2-5 *حالة البلدان في مرحلتي الصراع وما بعد الصراع*

تواجه البلدان في مرحلة ما بعد الصراع مشاكل محددة ناجمة عن آثار الحرب والاحتياجات المالية الضخمة المرتبطة بالتعمير . وتواجه هذه البلدان التحدي الذي يتطلب منها وضع العديد من الأولويات في مجال السياسة العامة في مجالات تتراوح من الهياكل الأساسية والطاقة إلى تقديم الخدمات الاجتماعية ، ومن استقرار الاقتصاد الكلي إلى الإصلاحات التنظيمية على مستوى الاقتصاد الجزئي وعلى مستوى القوانين المنظمة. وعلى الرغم من ذلك ، سجلت كثير من البلدان في مرحلة ما بعد الصراع معدلات عالية من النمو في السنوات الأخيرة بسبب استعادة السلام بشكل أساسي، وأيضاً بفضل الجهود الحكومية الرامية إلى الاستثمار في مجال التعمير ، وما رافقها في كثير من الأحيان في الدعم السخي من أوساط المانحين[14] وتعتبر بلدان مثل أوغندا ، ورواندا ، وموزامبيق أمثلة جيدة للاقتصادات التي حققت أداءً قوياً في مرحلة ما بعد الصراع .

وتواجه البلدان التي لا تزال في مرحلة الصراع تحديات أعظم فيما يتعلق بالتنمية وخلق فرص العمل والحد من الفقر . ويهدد انعدام الأمن في هذه البلدان أيضاً النشاط الاقتصادي ، والاستقرار السياسي في البلدان المجاورة لها وفي المنطقة بأسرها. وينبغي المبادرة ببذل الجهود على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية، كما ينبغي تعزيز هذه الجهود من أجل إيجاد تسوية سلمية للصراعات، وأيضاً إنشاء آليات مؤسسية للحكم الديمقراطي كذلك كوسيلة لمنع نشوب الصراعات في المستقبل[15] .

3 - استمرار التحسن في موازين الاقتصاد الكلي الداخلية

1-3 تحسن التوازن المالي

يعتبر تحسن التوازن المالي في كثير من البلدان إحدى السمات الإيجابية للنمو الاقتصادي الذي تحقق مؤخراً في أفريقيا . وقد تحسن متوسط الوضع المالي في القارة وحقق فائضاً بنسبة 0.7 في المائة في عام 2005 بعد العجز الذي بلغت نسبته 0.7 في المائة للناتج المحلي الإجمالي في عام 2004. وارتفع عدد البلدان التي حققت فائضاً مالياً من 8 بلدان في عام 2004 إلى 12 بلداً في عـــام 2005 (الجدول 1) . غير أن تحسن الوضع المالي في القارة يعزى بصورة رئيسية للفائض المالي الضخم الذي حققته البلدان المنتجة للنفط : ليبيا (27 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) ، وغينيا الاستوائية (20 في المائة) ، وجمهورية الكونغو (13.7 في المائة) ، والجزائر (11.7) في المائة ، وغابون (11.1 في المائة)، والكاميرون (3.7 في المائة) والسودان (1.2 في المائة) . وقد حققت أربعة اقتصادات غير نفطية أيضاً فائضاً مالياً وهي : سان تومي وبرنسيبي (44.6 في المائة) وسيشيل (1.5 في المائة)، وليسوتو (0.5 في المائة)، وكينيا (0.3 في المائة).

[14] Fosu, A.K. and P. Collier, eds. (2005). Post-Conflict Economies in Africa. New York: Palgrave Macmillan.

[15] Fosu, A.K (2005). " Post-conflict economies in Africa: Synthesis and lessons, " In Fosu, A.K. and P. Collier, eds. (2005). Post-conflict Economies in Africa, New York: Palgrave Macmillan.

ومع ذلك، لا تزال الاختلالات المالية تمثل مشكلة كبيرة في عدد كبير من البلدان الأفريقية. وقد بلغ عدد البلدان التي شهدت عجزاً مالياً في عام 2005 28 بلداً مقارنة بـ 32 بلداً في عام 2004. علاوة على ذلك، لا يزال الكثير من البلدان يعتمد بصورة كبيرة على المساعدة الإنمائية الرسمية لتمويل ميزانياتها[16]، الأمر الذي يثير بعض الشواغل إزاء استدامة البرامج الإنمائية. لذلك يجب أن يظل استقرار الوضع المالي، بما في ذلك الاستراتيجيات الرامية إلى زيادة تعبئة الإيرادات المحلية، على رأس جدول أعمال الإصلاحات الاقتصادية في القارة.

الجدول 1- توزيع العجز المالي في أفريقيا، 2004 و 2005 (عدد البلدان)

	2004	2005
البلدان ذات الفائض	8	12
أقل من 5 في المائة	3	6
بين 5 و 10 في المائة	3	صفر
أكثر من 10 في المائة	2	6
البلدان ذات العجز	**32**	**28**
أقل من 5 في المائة	23	19
بين 5 و 10 في المائة	8	8
أكثر من 10 في المائة	1	1
العدد الكلي للبلدان	**40**	**40**

المصدر: وحدة المعلومات التابعة لمجلة الإيكونوميست

2-3 لم يزد التضخم عن 10 في المائة في معظم البلدان

في عام 2005، بقيت توقعات التضخم مرضية، وسجلت معظم البلدان معدلات تضخم تقل عن 10 في المائة (الجدول 2). وبعد أن انخفض متوسط التضخم في القارة من 10.4 إلى 7.8 في المائة بين 2003 و 2004، ارتفع إلى حوالي 8.2 في 2005. وانخفض عدد البلدان التي تعاني من مستوى مرتفع من التضخم، أي أكثر من 10 في المائة، من 16 بلدا في 2004 إلى 14 بلدا في 2005. ومع ذلك فقد ارتفع معدل التضخم في 30 بلدا من أصل 51، بما في ذلك في ثمانية من البلدان الـ 13 المنتجة للنفط وهي: تشاد وغابون وغينيا الاستوائية الكاميرون وكوت ديفوار وليبيا ومصر ونيجيريا. وبقي معدل التضخم مرتفعا في أنغولا بنسبة 22 في المائة، ولكن هذا يشكل تحسنا كبيرا مقارنة بعام 2004 (43.6 في المائة) وإنجازا هائلا بالنسبة لمعدلات التضخم المسجلة حتى عام 2002 التي تألفت من ثلاثة أرقام. وارتفعت معدلات التضخم ارتفاعاً حاداً في كل من بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية (من 8 إلى 16.3 في المائة، ومن 3.9 إلى 23 في المائة، على التوالي) بسبب عوامل عدة من بينها موجات الجفاف الكبرى (في بوروندي) والاختناقات التي عانى منها جانب العرض كأثر من آثار الحرب الأهلية في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

الجدول 2- توزيع معدلات التضخم في أفريقيا، 2003-2005 (عدد البلدان)

النطاق	2003	2004	2005
أقل من 5 في المائة	23	28	24
من 5 إلى 10 في المائة (باستثناء 10 في المائة)	15	6	13
من 10 إلى 20 في المائة (باستثناء 20 في المائة)	8	14	10
20 في المائة فما فوق	5	3	4
مجموع عدد البلدان	**51**	**51**	**51**

المصدر: صندوق النقد الدولي، 2005. دراسة الحالة الاقتصادية والمالية في العالم، قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي، أيلول/سبتمبر 2005.

[16] للحصول على الأدلة على الصعيد القطري، أنظر مناقشة حالة أوغندا، إعداد نديكومانا، ول. وج. نانيوجو (2005) "Fiscal policy and post-conflict state building: lessons from Uganda," Prepared for the " Public Finance in Post- Conflict state Building" Project of the New York University's Centre on International Cooperation

4 – تحسن الموازين الخارجية

1-4 التطورات التي طرأت على ميزان المدفوعات

على الرغم من الأثر السلبي المتزايد الناجم عن العجز التجاري في مجال الخدمات، فقد حقق الفائض التجاري في القارة (السلع والخدمات معا) ارتفاعا منذ عام 2003، ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى ارتفاع أسعار النفط على الصعيد الدولي وما صاحب هذا الارتفاع من توسع في إنتاج النفط الخام. وقد ارتفع فائض أفريقيا التجاري ليبلغ 27.7 بليون دولار في 2005 مقارنة بـ 12.7 بليون دولار في السنة السابقة، وذلك نتيجة لزيادة تنسبة 45 في المائة في الفائض الذي حققته المنطقة من تجارة النفط (صندوق النقد الدولي، 2005). وأدى الأداء القوي في تجارة البضائع وصافي التحويلات الجارية إلى فائض في الحساب الجاري للسنة الثانية على التوالي. ولكن من بين الاقتصادات غير النفطية البالغ عددها 37 التي تتوفر عنها بيانات كافية، لم تشهد سوى تسعة منها تحسنا في ميزان حسابها الجاري في الفترة 2004-2005، مما يدل على أهمية عائدات النفط كعامل رئيسي في تفسير ما تحقق من تحسن.

2-4 الدين الخارجي

بلغ مجموع الدين الخارجي لأفريقيا 285.8 بليون دولار في عام 2005. ورغم أن مدفوعات خدمة الدين قد انخفضت من 32.8 بليون دولار في عام 1997 إلى 23.1 بليون دولار في عام 2002، فقد ارتفعت مجددا إلى 31.8 بليون دولار في عام 2005.

ومن أجل التخفيف من عبء التزامات خدمة الديون على القارة، التزمت مجموعة الثمانية، في مؤتمر القمة الذي عقدته في غلينز إيغلز في عام 2005، بإلغاء ديون 14 بلدا أفريقيا من البلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي بلغت نقطة الإنجاز. وهذه البلدان هي: إثيوبيا وأوغندا وبنن وبوركينا فاسو وتنزانيا ورواندا وزامبيا والسنغال وغانا ومالي ومدغشقر وموريتانيا وموزامبيق والنيجر. ومن المتوقع أن تبدأ هذه البلدان في الاستفادة من الإلغاء الكامل لديونها في أوائل عام 2006، مما سيحسن من وضعها من حيث الديون في الأعوام القادمة. ومع أن هذه التدابير تمثل خطوة في الاتجاه الصحيح، فإنها غير كافية لتلبية احتياجات البلدان الأفريقية في مجال تمويل التنمية. والعديد من البلدان المنخفضة الدخل ومتوسطته ليست في عداد المستفيدين من المبادرة المتعددة الأطراف للتخفيف من عبء الديون. وتمثل الديون المستحقة على البلدان الأفريقية جنوب الصحراء الكبرى التي تنطبق عليها شروط شطب الدين بموجب هذه المبادرة، 25 في المائة فقط من مجموع ديون بلدان القارة الواقعة جنوب الصحراء الكبرى. كما أن إلغاء الديون لا يأخذ في الاعتبار الديون الداخلية التي تمثل مبالغ كبيرة بالنسبة للعديد من هذه البلدان.

3-4 المساعدة الإنمائية الرسمية

يواصل إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أفريقيا انتعاشه بعد الانخفاض الذي عانى منه طويلا بين عامي 1990 و 2001 (الشكل 8). وقد بلغت هذه المساعدة المقدمة من جانب شتى الشركاء الإنمائيين 26.5 بليون دولار في عام 2004 مقارنة بمبلغ 16.2 بليون دولار في عام 2001 (قياسا بسعر الدولار الثابت لعام 2000). ولكن مجموع المساعدة المقدمة إلى أفريقيا لم يصل بعد إلى الذروة التي وصلها عام 1990 حين بلغ 33.3 بليون دولار.

ويعود الفضل في الزيادة التي طرأت على تقديم المساعدة منذ عام 2001 إلى لجنة المساعدة الإنمائية، فضلا عن الجهات المانحة المتعددة الأطراف. أما الزيادة التي طرأت على المساعدة بين عامي 2003 و 2004 فقد نجمت بشكل رئيسي عن المنظمات المتعددة الأطراف، ولا سيما البنك الدولي ومصرف التنمية الإفريقي ووكالات الأمم المتحدة (برنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين). وقد ساهمت هذه المجموعة بمبلغ 2.3 بليون دولار (بالقيمة الإسمية) في الزيادة التي طرأت في الفترة 2003-2004، في حين لم يتجاوز ما قدمته لجنة المساعدة الإنمائية 150 مليون دولار، زد على ذلك فقد خفضت الجهات المانحة الثنائية غير الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية قد خفضت المساعدة المقدمة إلى أفريقيا على مدى ثلاث سنوات متتالية.

الشكل 8- المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أفريقيا (ببلايين الدولارات قياسا بالسعر الثابت لعام 2000)

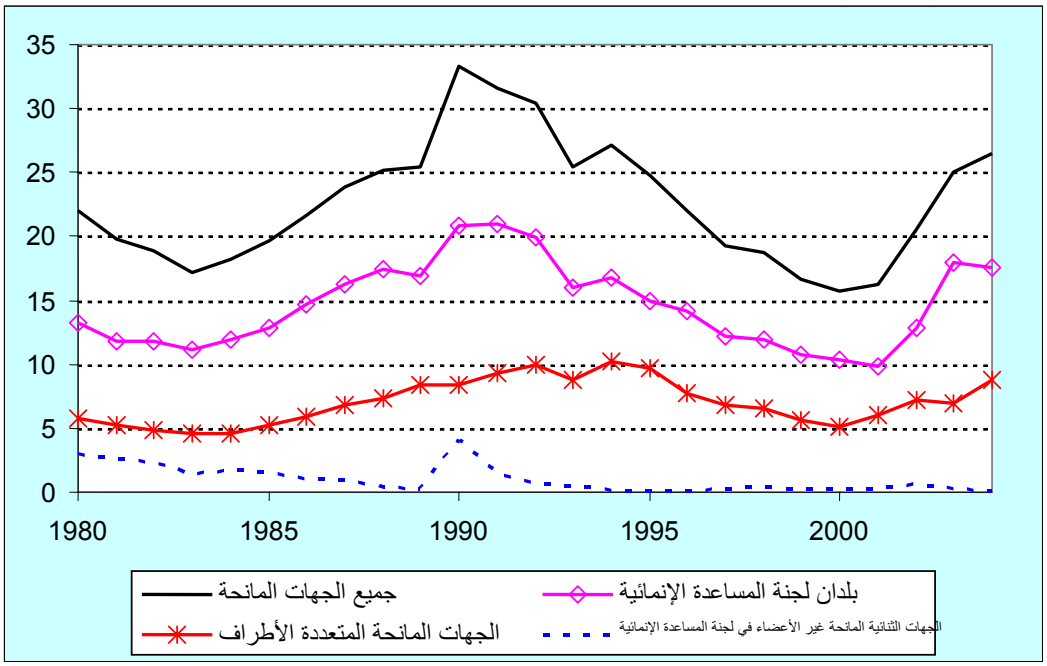

المصدر: منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي، 2005، قاعدة بيانات إحصاءات التنمية الدولية على شبكة الإنترنت.

4-4 الاستثمار الأجنبي المباشر

خلال الفترة 2002-2004، تلقت أفريقيا ما يربو قليلا على 2 في المائة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم وأقل من 10 في المائة من تدفقات هذا الاستثمار إلى البلدان النامية. وفي عام 2004، بلغ مجموع الاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا 18.1 بليون دولار، دون أي تغيير عن عام 2003. وتفاوت تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بين مختلف المناطق دون الإقليمية، فقد حصلت منطقة شمال أفريقيا على حوالي 30 في المائة من المجموع مقارنة بنسبة 10 في المائة لشرق أفريقيا. ومع ذلك فقد شهدت منطقة شرق أفريقيا أكبر زيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر (54.1 في المائة)، في حين سجل الجنوب الأفريقي انخفاضا في الاستثمار الأجنبي المباشر يربو على 31.5 في المائة بين 2003 و2004. وظلت البلدان الغنية بالموارد الطبيعية تتلقى أكبر قدر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، واستأثرت البلدان المصدرة للنفط بأكثر من 65 في المائة من تدفقات الاستثمار الأجنبي السنوية إلى المنطقة بين 2002 و 2004.

إن التركيز الشديد للاستثمار الأجنبي المباشر على الصناعات الاستخراجية يثير القلق نظرا لما يترتب عليه من آثار على العمالة والحد من الفقر ومن آثار ضارة محتملة على البيئة. ومع تكنولوجيا الإنتاج في هذه القطاعات ذات كثافة رأس مال عالية، فإن الاستثمار فيها لا يواكبه خلق فرص عمل كثيرة. وفضلا على ذلك، فإن الإنتاج في هذه القطاعات لا تمتد آثاره بشكل كاف إلى باقي قطاعات الاقتصاد إذ أن الناتج يُصدَّر دون أن يحقق قيمة مضافة ذات شأن. كما أن الاستثمار في الصناعات الاستخراجية، وخاصة النفط، قد تنشأ عنه أيضا مخاطر بيئية تنطوي على آثار شديدة الضرر يرفاه السكان المحليين. وينبغي أن تعالج هذه الآثار المضرة بالاقتصاد والبيئة والمجتمع من خلال وضع القوانين المنظمة المناسبة.

5-4 حافظت أسعار الصرف على استقرارها في عام 2005

حافظت معظم عملات البلدان الأفريقية على استقرارها في عام 2005. وقد حافظ فرنك الجماعة المالية الأفريقية على استقراره على نحو خاص في عام 2005 بزيادة لم تتجاوز 0.3 في المائة مقابل دولار الولايات المتحدة. ومن بين عملات البلدان الأفريقية الـ28 التي شهدت ارتفاعا، انفرد الجنيه المصري بارتفاع يزيد على 5 في المائة بسبب الزيادة الكبيرة في تدفق العملات الأجنبية إلى البلد.

5 – كان تقدم التنمية الاجتماعية بطيئا

1-5 لا تزال معدلات التنمية البشرية منخفضا

على الرغم من النمو القوي الذي حققه الناتج المحلي الإجمالي، والتحسن الذي طرأ على موازنات الاقتصاد الكلي في العديد من البلدان الأفريقية، سجلت القارة تقدما بطيئا في مكافحة الفقر والأمية والأمراض المتوطنة وعدم المساواة بين الجنسين والمشاكل الاجتماعية الأخرى. ومع أن العالم النامي عموما قد أحرز تقدما كبيرا صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في العقد الماضي، لا تزال معظم البلدان الأفريقية متخلفة عن الركب في مجالي الاستثمارات والنتائج التي تحققها في المجالات الرئيسية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية[17]. ومما يدعو للأسف أن أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى هي المنطقة الوحيدة في العالم النامي التي زادت فيها نسبة الفقراء منذ عام 1980[18]. وقد ورد في تقرير التنمية البشرية لعام 2005 أن 30 بلدا من بين البلدان الـ 32 المصنفة في فئة البلدان ذات المستويات المتدنية في التنمية البشرية تقع في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2005).

ومع ذلك، فقد حققت معظم البلدان الأفريقية ارتفاعاً في معدل التنمية البشرية بين 1995 و2003، حسب دليل التنمية البشرية[19] الخاص بها، بينما شهد 16 بلدا انخفاضا في معدل التنمية البشرية. ويبين الشكل 9 البلدان العشرة التي تصدرت قائمة البلدان التي أحرزت أكبر قدر من التقدم في معدلات التنمية البشرية والبلدان التي سجلت أكبر قدر من التراجع حسب دليل التنمية البشرية. ومن الجدير بالذكر أن ستة من أفضل البلدان من حيث الأداء في مجال التنمية البشرية هي أيضا من أفضل البلدان من حيث الأداء في مجال النمو المتوسط الأجل كما هو مبين في الشكل 5 (إثيوبيا وأوغندا ورواندا والسودان وغينيا الاستوائية وموزامبيق). ومن ضمن أفضل البلدان أداءً من حيث التنمية البشرية، بلدان خارجة من حالة صراع، وقد سجلت هذه البلدان أيضا معدلات نمو مرتفعة في السنوات الأخيرة، وهي: أوغندا ورواندا وموزامبيق. ويمكن أن يعزى الانخفاض في معدل التنمية البشرية في بلدان الجنوب الأفريقي، الذي يوضحه الشكل 9، إلى تدهور الحالة الصحية الناجم عن انتشار فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز[20].

وأحد الأسباب الهامة لبطء التقدم المحرز في مجال التنمية البشرية هو أن هذا النمو لم يواكبه خلق فرص عمل كبيرة. وساهم تركيز النمو في القطاعات ذات الكثافة الرأسمالية، مثل النفط والتعدين، وتحول النشاط الاقتصادي عن الزراعة دون استيعاب اليد العاملة الفائضة في فقدان فرص العمل مما أدى بالتالي إلى تدهور ظروف المعيشة.

الشكل 9- البلدان العشرة الأعلى أداء والبلدان الخمسة الأدنى أداء في مجال التنمية البشرية، النسبة المئوية للتغيير الذي طرأ على دليل التنمية البشرية في الفترة بين 1995 و2003

[17] اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (2005)، تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا: التقدم المحرز والتحديات. أديس أبابا: اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

[18] اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (2005). التقرير الاقتصادي عن أفريقيا لعام 2005، أديس أبابا: اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، شعبة السياسات الاقتصادية والاجتماعية.

[19] يقيس مؤشر التنمية البشرية إنجازات بلد ما في ثلاثة مجالات من التنمية البشرية: طول العمر، واكتساب المعرفة ومستوى الحياة الكريمة. ويقاس طول العمر بالعمر المتوقع عند الولادة؛ ويقاس اكتساب المعرفة بالجمع بين معدل إلمام الكبار بالقراءة والكتابة والمعدل الإجمالي للالتحاق بالتعليم الابتدائي والثانوي والعالي؛ ويقاس مستوى المعيشة بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

[20] في 2003، كانت بلدان الجنوب الأفريقي التي سجلت أعلى معدلات لانتشار فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز هي: بوتسوانا (37.3 في المائة)، وجنوب أفريقيا (21.5 في المائة)، وسوازيلند (38.8 في المائة)، وليسوتو (28.9 في المائة).

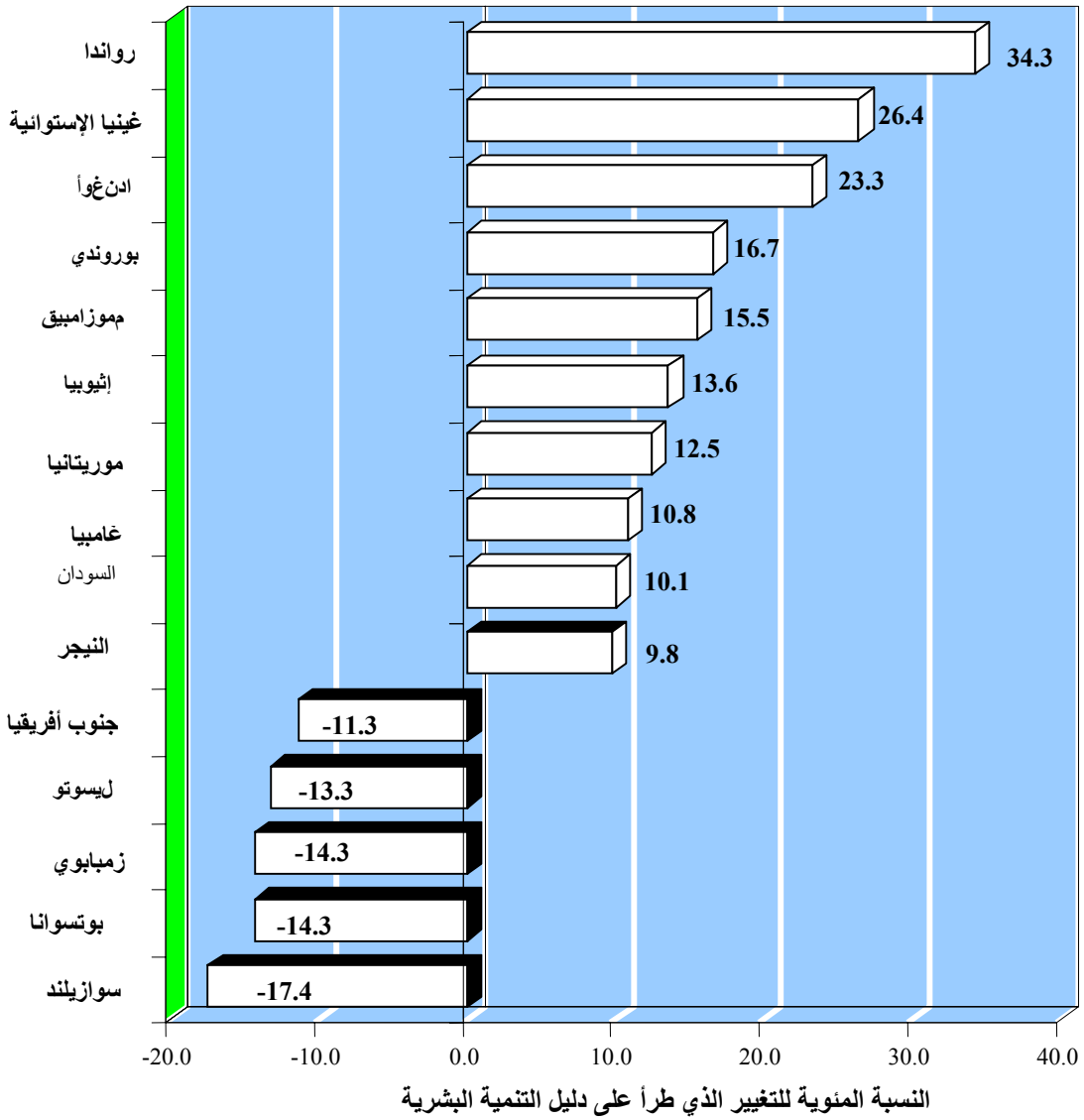

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، *تقرير التنمية البشرية لعام 2005*

إتسم مستوى الأداء في مجال التنمية البشرية تفاوتات كبيرة بين مختلف البلدان علي مستوى القارة. ففي حين يشهد العديد من البلدان تدهورا في الأحوال الاجتماعية، فإن عددا منها أحرز تقدما في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية[21]. ويتضح ذلك من التقدم المحرز في مختلف أبعاد التنمية الاجتماعية، مثل زيادة إمكانية الحصول على المياه النقية والمرافق الصحية، وزيادة معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة، وانخفاض نسبة وفيات الأمهات والأطفال، والتحسن العام في متوسط العمر المتوقع. فعلي سبيل المثال، انخفضت نسبة وفيات الأطفال في 34 بلدا من البلدان الـ 51 التي تتوفر عنها بيانات كافية ، وبقيت هذه النسبة على حالها في 9 بلدان أخرى، وزادت في 8 بلدان. ومع ذلك، تحتاج جميع البلدان الأفريقية إلى زيادة ما تبذله من جهود للتعجيل بخطى التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

2-5 لا يزال التقدم المحرز صوب سد الثغرة الجنسانية غير كاف

لاتزال البلدان الأفريقية تواجه المسألة البالغة الأهمية المتمثلة في تفشي عدم المساواة بين الجنسين في الحقوق الأساسية، وإمكانية الحصول على الموارد الإنتاجية والفرص الاقتصادية، وانعدام المشاركة السياسية. وقد أدرك المجتمع الإنمائي الدولي أنه لم يعد بالإمكان الاكتفاء بالدعوة إلى القضاء على أوجه عدم المساواة بين الجنسين، بل يجب أن تحتل هذه المسألة مكان الصدارة في الخطاب السياسي بشأن التنمية الاقتصادية[22]. ويتضح التركيز على عدم المساواة بين الجنسين من العدد الكبير والمتزايد للإعلانات والاتفاقيات الوطنية

21 اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (2005)، التقرير الاقتصادي السنوي عن أفريقيا لعام 2005، أديس أبابا: اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

22 البنك الدولي، 2001، مراعاة نوع الجنس في التنمية من خلال المساواة بين الجنسين في الحقوق والموارد والمشاركة في الحياة السياسية. واشنطن العاصمة، البنك الدولي.

والدولية التي تتناول هذه المسألة. ولكن التنفيذ الفعلي لهذه الإعلانات لا يزال ضعيفا، وقد يعود ذلك إلى عدم وجود دعم مؤسسي فعال.

وثمة أسباب هامة تدعو واضعي السياسات في أفريقيا إلى الاهتمام بمسألة عدم المساواة بين الجنسين والى البحث عن سبل إزالتها. ويتمثل السبب الرئيسي لذلك في أن عدم المساواة بين الجنسين، رغم أنه يضر بالمرأة بشكل رئيسي، فإنه ينطوي على تكاليف باهظة بالنسبة للمجتمع ككل. وقد توصلت دراسة شاملة أجراها البنك الدولي[23] إلى أنه، رغم أن التفاوت الشديد في الحقوق الأساسية، أو في الالتحاق بالدراسة، أو في الحصول على الائتمانات والوظائف، أو في إمكانية المشاركة في الحياة العامة يؤثر بشكل رئيسي على النساء والبنات، فإن التكاليف الباهظة لعدم المساواة بين الجنسين ينوء بها الجميع في نهاية المطاف".

وفي جميع أرجاء القارة هناك مكتسبات واضحة في مجال سد الثغرة الجنسانية، ولا سيما في مجال التعليم خلال العقود الماضية. فقد ارتفعت معدلات التحاق البنات بالتعليم الابتدائي والثانوي بشكل كبير، وفي كثير من الأحيان بمعدل أسرع من التحاق البنين (الجدول 4). فالثغرة الجنسانية في مجال الالتحاق بالمدارس تتناقص تدريجياً، وهو ما يتضح من ارتفاع نسبة الإناث إلى الذكور في الالتحاق بالتعليم الابتدائي ومعدلات إتمام هذه المرحلة.

ومن الواضح أيضا أن بعض البلدان لا يزال يعاني من ثغرات جنسانية في مجال التعليم، بصرف النظر عن التقدم الذي أحرز خلال السنوات الماضية. ولا تزال المرأة متخلفة عن الركب وبصفة خاصة في مجال التعليم العالي، إذ لم يحقق سوى عدد قليل من البلدان تكافؤ الجنسين في هذا المجال في السنوات الأخيرة (الشكل 10).

[23] البنك الدولي، 2001، مراعاة نوع الجنس في التنمية من خلال المساواة بين الجنسين في الحقوق والموارد والمشاركة في الحياة السياسية. واشنطن العاصمة، البنك الدولي

الجدول 3- الثغرة الجنسانية في مجال التعليم، 1990-2002

نسبة الإناث إلى الذكور فيما يتصل بإكمال المرحلة الإبتدائية		نسبة الشابات إلى الشبان ممن يلمون بالقراءة والكتابة(النسبة المئوية لمن تتراوح أعمارهم بين 14 و 25 عاماً)		نسبة البنات إلى الأولاد في المرحلة الإبتدائية		
النسبة المئوية للتغيير 1990-2002	2002	النسبة المئوية للتغيير 1990-2002	2002	النسبة المئوية للتغيير 1990-2002	2002	
لاتتوفر أرقام	0.54	24.3	82.1	لاتتوفر أرقام	لاتتوفر أرقام	إثيوبيا
لاتتوفر أرقام	0.86	13.1	85.7	24.7	96.3	أوغندا
16.0-	0.72	26.3	96.9	2.9-	79.4	بوروندي
108.4	0.47	30.7	84.4	41.9	58.8	تشاد
16.3	0.99	15.1	91.1	18.3	98.6	الجزائر
لاتتوفر أرقام	0.89	2.2	79.5	15.7	82.2	جزر القمر
لاتتوفر أرقام	1.06	0.2	100.0	2.7-	100.4	جنوب أفريقيا
لاتتوفر أرقام	0.84	16.7	91.2	1.7	71.2	جيبوتي
5.3-	0.95	12.1	96.9	1.6-	94.8	رواندا
صفر	0.94	2.9	97.3	0.7-	95.4	زمبابوي
لاتتوفر أرقام	0.81	20.1	72.5	27.2	87.1	السنغال
3.3-	1.05	0.9	101.8	2.1-	94.4	سوازيلند
4.5	0.85	23.7	88.5	10.9	85.8	السودان
38.7	1.05	11.9	95.7	18.5	91.0	غانا
0.7-	0.64			22.5	71.3	مالي
0.4-	1.03	8.1	92.5	لاتتوفر أرقام	لاتتوفر أرقام	مدغشقر
30.8	0.89	28.2	79.2	25.2	87.8	المغرب
23.6	0.96	13.5	76.7	14.7	92.5	ملاوي
38.1	0.90	12.0	72.7	38.9	93.8	موريتانيا
3.0	0.67	34.2	64.3	8.2	79.0	موزامبيق
25.3	0.71	18.8	44.4	24.0	69.0	النيجر

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي الأفريقية ومؤشرات التنمية العالمية، البنك الدولي 2005 (قرص مدمج).

الشكل 10- الثغرة الجنسانية في الإلتحاق بالمدارس (نسبة الإناث إلى الذكور) في عام 2002

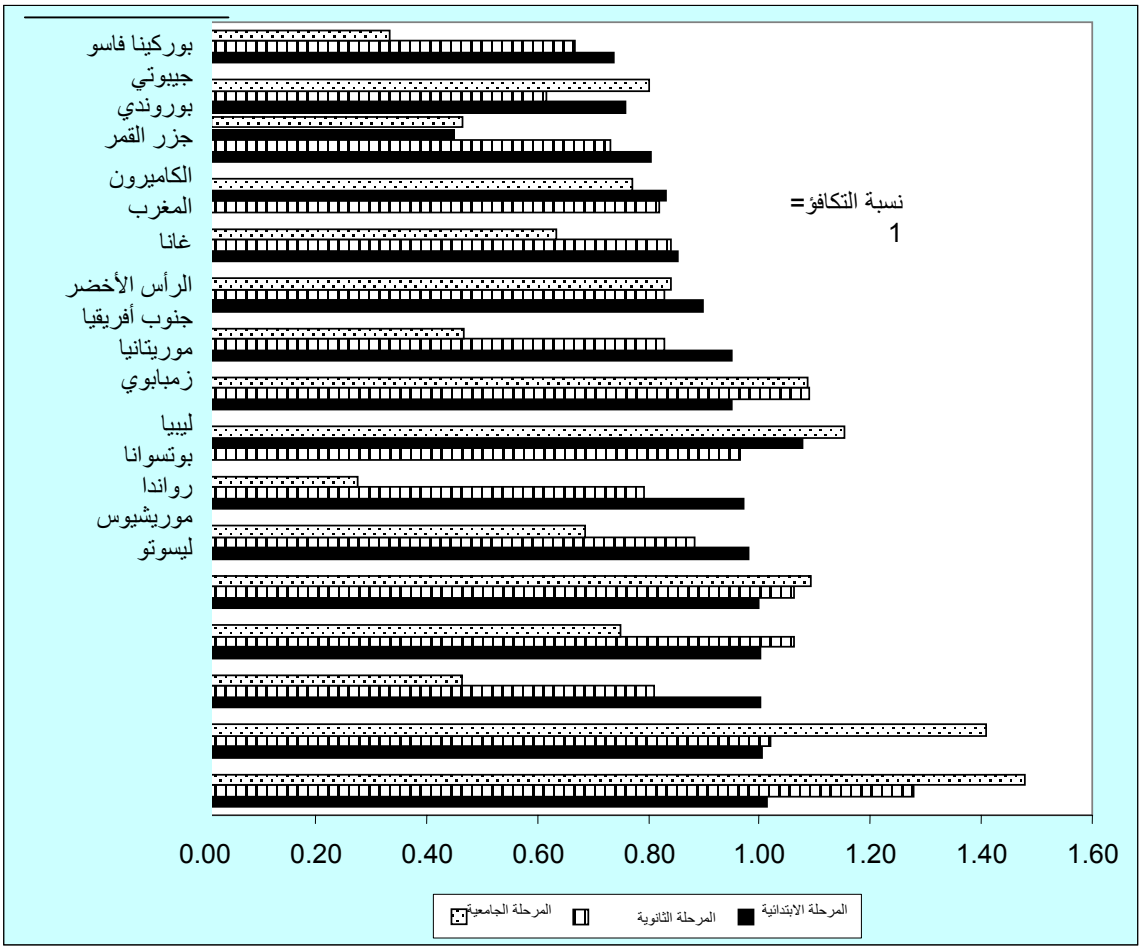

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، 2005.
ملاحظة: يشمل الجدول فقط البلدان التي تتوفر عنها بيانات كافية

6- التوقعات متوسطة الأجل بشأن النمو والتنمية لعام 2006

من المتوقع أن يستمر النمو القوي الذي شهدته أفريقيا في السنتين الماضيتين. ويقدر أن يبلغ معدل النمو 5.8 في المائة في 2006، وأن يحقق 34 بلداً معدلات نمو أعلى من معدلات عام 2005 (ويشمل ذلك انكماشاً أبطأ في زمبابوي وسيشيل). وسيساعد العديد من العوامل على دفع النمو، وهي عوامل تجري مناقشتها أدناه:

1-6 العوامل المشجعة للنمو

من المتوقع أن تظل عائدات النفط عالية

من المتوقع أن تستفيد البلدان الغنية بالنفط من استمرار الأداء القوي للصادرات بفضل ارتفاع الأسعار الدولية للنفط. بيد أن المكاسب التي ستحققها الطفرة النفطية للاقتصادات النفطية ستقابلها الآثار الضارة لارتفاع أسعار الطاقة على النمو في الاقتصادات غير النفطية.

الطلب العالمي سيدعم زيادة الصادرات

من المتوقع أن يستمر الطلب العالمي عالياً على المنتجات الأفريقية نسبة للانتعاش الإقتصادي الذي تشهده البلدان الصناعية الرئيسية. وعلى الرغم من أن النمو في منطقة اليورو يتوقع أن يكون معتدلاً، فمن المرجح أن تشهد الولايات المتحدة، والاقتصادات الآسيوية الناشئة، وعلى رأسها الصين، معدلات نمو كبيرة في العامين القادمين[24].

الوفاء بالوعد فيما يتصل بتقديم المعونات الجديدة وتخفيف عبء الديون سيؤديان إلى زيادة النفقات الداخلية

سيساعد تقديم المعونات الموعودة ، وتخفيف عبء ديون البلدان الأفريقية على زيادة الصرف على القطاعات الرئيسية، بما فيها الهياكل الأساسية والخدمات الإجتماعية. فزيادة الاستثمارات في الهياكل الأساسية العامة أمر في غاية الأهمية لتحسين مناخ الاستثمار عن طريق تخفيض تكاليف الإنتاج. وسيعزز تحسين هذا المناخ الإستثمار الخاص الذي سيقود بدوره إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

تحسن العناصر الأساسية للاقتصاد الكلي سيفضي إلى احتواء التوقعات التضخمية الطويلة الأجل

لا يساعد النجاح في تعزيز إدارة الاقتصاد الكلي في احتواء التضخم على المدى القصير فحسب، بل يساعد أيضاً في احتواء التوقعات التضخمية الطويل الأجل، وسيؤدي هذا بدوره إلى الإبقاء على أسعار الفائدة الطويلة الأجل منخفضة ، ويخفض بالتالي من تكاليف الاقتراض الطويل الأجل بالنسبة للحكومة والقطاع الخاص. واحتواء التوقعات التضخمية الطويلة الأجل ضروري أيضاً للحد إلى أدنى درجة من الآثار الدائمة للتقلبات القصيرة الأجل على مستوى الأسعار، كالصدمات الناتجة عن ارتفاع أسعار الطاقة.

تعزيز الاستقرار السياسي

من المتوقع أن تستفيد بعض البلدان مثل بوروندي، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وسيراليون وليبيريا من تحسن مستوى الاستقرار السياسي. وسيقتضي توطيد الاستقرار السياسي دعماً مالياً وسياسياً على حد سواء من المجتمع الدولي. ومكاسب هذا الدعم كبيرة من حيث الانتعاش الاقتصادي وبناء السلام، على الصعيدين القطري والإقليمي على حد سواء.

[24] مجلس محافظي نظام الإحتياطي الإتحادي 2006 "تقرير السياسات النقدية المقدم للكونغرس" نيويورك، شباط/فبراير 2006.

2-6 العقبات التي تعوق النمو على المدى المتوسط

ارتفاع أسعار الفائدة عالمياً سيزيد في تكلفة خدمة الدين

من أجل احتواء الضغوط التضخمية، ستواصل الولايات المتحدة والبلدان الصناعية الرئيسية الأخرى على الأرجح تشديد سياساتها النقدية مع توخي الحذر والروية عن طريق زيادة أسعار الفائدة القصيرة الأجل(النظام الاحتياطي الاتحادي، 2005). وسيؤدي ارتفاع أسعار الفائدة عالمياً إلى زيادة تكلفة خدمة الديون الخارجية بالنسبة للبلدان الأفريقية، مما سيقلل من فرص النمو.

لايزال الجفاف يشكل تهديداً رئيسياً للإنتاج الزراعي

من المتوقع أن يتأثر الإنتاج الزراعي على نحو خطير بالصدمات المناخية، بما فيها موجات الجفاف (وخاصة في بوروندي ورواندا وكينيا) والفيضانات والتصحر (في منطقة الساحل).

لايزال وباء فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز يشكل تهديداً لتوفر اليد العاملة وإنتاجيتها

سيتضرر النمو الاقتصادي في العديد من البلدان من جراء الانتشار المتنامي لوباء فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز الذي يقوض توفر اليد العاملة وإنتاجيتها .

لا يزال عدم التنوع الكافي في المجال الاقتصادي يشكل مصدراً رئيسياً من مصادر الضعف أمام الصدمات

يشكل عدم تنوع قاعدة الإنتاج والتصدير مصدراً رئيسياً لاحتمال عدم الاستقرار والضعف أمام الصدمات. فالاقتصادات النفطية بصفة خاصة تتسم بالضعف أمام تقلبات الأسعار العالمية. ويعتبر الضغط التنافسي من جانب الإقتصادات الناشئة، مثل الصين والهند، عائقاً كبيراً أمام نمو قطاع الصناعات التحويلية، ولاسيما في مجال صناعة النسيج.

لايزال قصور الهياكل الأساسية يشكل عائقاً أمام نمو القطاع الخاص والتنوع الاقتصادي

إن عدم كفاءة الهياكل الأساسية يقوض الإنتاجية والقدرة على المنافسة على الصعيد الدولي، مما يفضي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي في نهاية الأمر.

6- الاستنتاجات والتوصيات في مجال السياسة العامة

تقتضي الأدلة المستعرضة في هذه الورقة تقديم عدد من التوصيات في مجال السياسة العامة، بما فيها التوصيات التالية:

تعزز إدارة الاقتصاد الكلي

ينبغي أن تسعى البلدان الأفريقية، على صعيد سياسات الاقتصاد الكلي، إلى انتهاج الانضباط المالي والسياسة النقدية الحصيفة لتعزيز استقرار الاقتصاد الكلي. وستؤدي الإدارة الفعالة للاقتصاد الكلي، من بين مكاسب أخرى، إلى التقليل من التوقعات التضخمية، مما سيقلل إلى أدنى حد من الآثار البعيدة المدى لتقلبات العرض، مثل زيادة أسعار النفط.

تعزيز التنوع الاقتصادي

يعرِّض تركيز النمو في قطاعات الموارد الطبيعية البلدان الأفريقية لصدمات معدلات التبادل التجاري. ويجب بذل الجهود لتشجيع الاستثمارات الجديدة في قطاعي الصناعة التحويلية والخدمات للحد من ضعف الدول الأفريقية أمام هذا النوع من الصدمات ومن الاعتماد على صادرات السلع الأساسية.

الحد من الاختناقات في مجالي الطاقة والهياكل الأساسية العامة

إن توفر الهياكل الأساسية العامة وموارد الطاقة التي يمكن الاعتماد عليها أمر ضروري لتفجير طاقات القطاع الخاص، وزيادة فرص حصول الفقراء على الخدمات الاجتماعية والوصول إلى الأسواق. لذلك فإن توفير هذه الهياكل والموارد يعتبر عنصراً هاماً من عناصر برنامج القضاء على الفقر. ومن ثم يجب أن ترقى عملية تحسين رصيد الهياكل الأساسية إلى مصاف الأولويات الوطنية في إطار الجهود الرامية إلى زيادة النمو الاقتصادي على المدى المتوسط.

تحقيق المزيد من المساواة بين الجنسين

يجب دعم وتكثيف الجهود الرامية إلى تحقيق قدر أكبر من المساواة بين الجنسين في الحقوق الأساسية، وإمكانية الحصول على الموارد الأنتاجية، والفرص الاقتصادية، والمشاركة في الحياة السياسية على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية.

تكثيف الجهود في مجال التكامل الإقليمي

ينبغي تكثيف الجهود الرامية إلى تحقيق التكامل الإقليمي باعتباره وسيلة لزيادة الفرص التجارية وتعزيز فعالية القارة في المفاوضات التجارية العالمية .

التصدي للصدمات المناخية

ينبغي أن تستثمر البلدان الأفريقية بجدية في استراتيجيات إدارة المخاطر المناخية بغرض رفع مستوى استعدادها لمواجهة مع الصدمات المناخية.

الحد من انتشار وباء فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز

ستحد الاستثمارات العامة في البرامج الوقائية والتعليمية لمكافحة انتشار المرض من انتشار الوباء، وستخلق في الوقت نفسه فرص عمل للأشخاص الذين سيتم توظيفهم في هذه البرامج.

التركيز على خلق فرص العمل كوسيلة للتعجيل بالقضاء على الفقر

على البلدان الأفريقية، إلى جانب رفع المعدلات الكلية للنمو الاقتصادي ، أن تصمم استراتيجيات لزيادة فرصة العمال المتأتية من النمو وسيقتضي ذلك زيادة الاستثمارات العامة في الهياكل الأساسية، وبرامج تقديم الخدمات المعتمدة على كثافة اليد العاملة، فضلاً عن تقديم حوافز للقطاع الخاص لزيادة كثافة اليد العاملة الكلية اللازمة للإنتاج .